

القوانين الصوتية في إطار الفكر اللغوي العربي بين القدماء والمحدثين

دراسة وصفية مقارنة برؤية مصطلحية

Phonetic Laws in Arabic Linguistic Thought Among the Ancient and Modern

A descriptive study comparing a terminological vision

د. بن صحراوي بن يحيى¹

¹ جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، البريد الإلكتروني: bensahraoui1012@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/06/17

تاريخ القبول: 2020/05/13

تاريخ الاستلام: 2020/10/17

ملخص:

إنّ بنية النظام الفونولوجي تعني وجود علاقات تأثيرية بين الأصوات، ممّا يسهّل التّطق ويوقّر الجهد العضلي ويحقّق الانسجام الصّوتي، وذلك محلّه التّغيّرات الصّوتية التّركيبية، أو ما عرف عند القدماء بالأصول المطّردة، هذا بالإضافة إلى التّغيّرات الصّوتية التّاريخية طبعاً. وتتمّ التّغيّرات التّركيبية وفق قوانين صوتية هي: المماثلة والمخالفة والقلب المكاني، إذ يمكن كلّ قانون من تفسير هذه الظّاهرة أو تلك، ويكشف طبيعة عملها وكيفية حدوثها.

أحاول من خلال هذه الورقة التّفصيل في القوانين الصّوتية الثّلاثة (المماثلة والمخالفة والقلب المكاني) في مظانّ الدّراسات اللّغوية العربيّة برؤية مصطلحية مقارنة بين قديمها وحديثها. وبدايةً أعرض مقارنة مختصرة لمفهوم التّشكيل الصّوتيّ أو الفنولوجيا، أرسّم من خلالها بعضاً من الحدود المنهجية لهذا العلم، وأشير إلى أبرز المجالات التي يتوقّف عندها وهي: - الوحدات الصّوتية - القوانين الصّوتية - التّغيّرات

المؤلف المرسل: بن صحراوي بن يحيى.

الصوتية.

الكلمات المفتاحية: التشكيل الصوتي - الفونولوجيا - القوانين الصوتية - المماثلة - المخالفة - القلب
المكاني.

Abstract:

The structure of the phonological system means the existence of influential relationships between sounds, which facilitates pronunciation and provides muscle effort and achieve acoustic harmony, superseded by the changes in synthetic sound, or what was known to the ancients steady assets, in addition to the changes in the voice of history, of course, the voice of the composition. Each law enables the interpretation of this or that phenomenon, and reveals the nature of its work and how it occurs.

In this paper I try to elaborate on the three phonological laws (analogy, dissent, and spatial heart) in the Arabic linguistic studies in terms of a comparative terminology between the ancient and the modern, and first I offer a brief approach to the concept of phonological formation or technology, through which I draw some of the methodological limits of this science. The most prominent areas where he stops are: - Voice units - Voice laws - Voice changes.

Keywords: *phonological formation, Phonology, phonetic laws, Assimilation, Dissimilation (Diffrentiation) ,*

Interversion (Metathesis).

1. التشكيل الصوتي أو الفونولوجيا: مقارنة في المفهوم والمجالات

إذا كان النظام الصوتي هو ما يحدّد في ضوء القواعد الفيزيائية والفيزيولوجية الأصوات وصفاتها بغرض الوصف والتصنيف، فإنّ النظام الفونولوجي هو ذلك التشكيل الصوتي الذي يتتبع الصفات التمييزية بين الحروف في إطار ما يسمح بأداء وظيفتها التواصلية وفق قواعد يقتضيها نظام اللغة المدروسة.⁽¹⁾

فالصفات التمييزية إذن هي بمثابة وحدات وعناصر أساسية للتشكيل الصوتي، وهي ركنه الركين، والتي اصطلح المحدثون على تسميتها بـ (الفونيمات)، والفونيمات المقصودة هاهنا هي فونيمات رئيسية، ويطلق عليها مصطلح (الفونيمات التركيبية أو التمييزية)،⁽²⁾ وبمعنى أوضح وأدقّ هي الصفات ذوات القيمة

التمييزية التي تؤمن التواصل بين الأفراد، على أن ثمة فونيمات ثانوية لا تدخل في جوهر التراكيب اللغوية كالعناصر الشخصية والتبر والتنعيم، ولكن لها وظائف تواصلية وجمالية هامة هي الأخرى، ويطلق عليها مصطلح (الفونيمات فوق التركيبية أو فوق التشكيلية أو التطريزية)⁽³⁾، وبعض المحدثين يفضل تسميتها المجازية (التلون الصوتي).⁽⁴⁾

كما أن بنية النظام الفونولوجي يعني وجود علاقات تأثيرية بين الأصوات، فإذا تجاوزت الأصوات في الكلمة المفردة أو في الكلام تغيرت صفاتها تغيراً كلياً أو جزئياً بحسب طبيعة الصوت وما يجاوره، فيؤدّي ذلك التجاور إلى زيادة أو نقصان، أو اكتساب صفة أو فقدانها، أو تقارب أصوات أو تباعد أصوات، ممّا يسهّل النطق ويوفّر الجهد العضلي ويحقق الانسجام الصوتي، وذلك محلّه الإدغام أو الإبدال أو الإمالة أو الإعلال أو غيرها من الظواهر والأنماط التي يصطلح عليها المحدثون بـ(التغيرات الصوتية التركيبية)، أو ما عرف عند القدماء بـ(الأصول المطردة).⁽⁵⁾

وتتمّ هذه التغيرات وفق قوانين صوتية هي: المماثلة والمخالفة والقلب المكاني، إذ يمكن كلّ قانون من تفسير هذه الظاهرة أو تلك، ويكشف طبيعة عملها وكيفية حدوثها، وإضافة إلى التغيرات الصوتية التركيبية التي تصيب الأصوات نتيجة تجاورها في السلسلة الكلامية هناك نوع ثانٍ من التغيرات الصوتية ويتمثل في (التغيرات الصوتية التاريخية)، وهي التي «تحدث من التحوّل في نظام اللغة، بحيث يصير الصوت اللغوي في جميع سياقاته صوتاً واحداً». ⁽⁶⁾

من هنا يثبت لدينا أن «التشكيل الصوتي وتلويحه في مفهومه العام هو كلّ ما يلحق المباني الإفرادية والتركيبية من تبدلات، تحكمها قوانين صوتية، وتتحكّم فيها لما لها من التأثير القويّ في توجيه النطق بحسب مقتضيات الأحوال والمواقف، وبحسب تجاور الصّومات في التركيب، وبحسب مراعاة التحسين، وبمراعاة أن لكلّ مقام مقالاً». ⁽⁷⁾

وجدير بالذكر أن الفونولوجيا علم حديث نشأ في أوروبا منتصف القرن التاسع عشر⁽⁸⁾، وبين الترجمة والتعريب تعددت الصّور اللفظية الدالة على هذا العلم عند الباحثين العرب، فقد شاع عند الكثير منهم استعمال مصطلح (الفونولوجيا)⁽⁹⁾، وهو تعريب للمصطلح (Phonology)، وأوجد له بعضهم عدّة

مقابلات ترجمة منها: (علم وظائف الأصوات) ارتضاه كمال بشر لاعتبارات علمية تقدّم ذكرها، ونسبه إلى زميله المرحوم محمد أبو الفرج في كتابه "فقه اللّغة" (10)، واستعمله كذلك جان كاتينيو (11)، واستعمل بشر أيضاً مصطلح (علم الأصوات التنظيمي) (12)، وقريباً من هذا المصطلح نجد (علم الأصوات الوظيفي) عند عبده الرّاجحي (13)، ومصطلح (الصّوتيات الوظيفية) عند أصحاب "المعجم الموحد لمصطلحات اللّسانيات" (14)، وترجمه تمام حسان إلى (علم التشكيل الصّوتي) (15)، ومثله مصطلح (علم الأصوات التشكيلي) لعبد الصّبور شاهين (16)، وهذا بالإضافة إلى مصطلحي (دراسة اللّفظ الوظيفي) و(علم النّظم الصّوتية) لمحمد حلمي هليل (17)، ومصطلح (علم الفونيمات) الذي ورد في ترجمة أحمد مختار عمر لكتاب ماريو باي "أسس علم اللّغة" (18)، ومصطلح (التطبيقات) الذي رسمه مجمع القاهرة (19)، ورغم أنّ هذا المصطلح هو الوحيد المختصر في كلمة واحدة خلافاً للمصطلحات السابقة التي تتألّف من كلمتين فأكثر إلا أنّ تداوله يكاد ينعدم.

ويمكن القول أنّ الكثير من ظواهر التشكيل الصّوتي قد عرفها العرب القدامى تناولاً وممارسة، فسجّلوها في مصنّفاتهم ومروياتهم، مع تفاوت في درجة العناية، ومع اختلاف الموضوعات والمصطلحات الضّابطة له، وذلك باختلاف الأغراض والحقول المعرفية، فعلى سبيل المثال موضوعات توالي الأمثال، كراهية التّضعيف، الإبدال، الإعلال، المضارعة، المصاقبة نجدها مركّزة في مؤلّفات أئمة اللّغة وأهل الصّرف بخاصّة، ونجد المشابهة والمشاكلية والمخالفة والمقطع عند الفلاسفة، ونجد المقاربة وإدغام التّماتلين والمتقاربين والمجانسين والمدود والرّوم الاختلاس والإشمام محلّ اهتمام أهل التّجويد والقراءات، ونجد النّظم وحسن التّأليف وقضايا التّنافر والتّقارب في الموروث البلاغي، ومن اهتمامات الموسيقيين نجد النغمات التّوافقية غير التوافقية والألحان.

كانت هذه مقارنة مختصرة لمفهوم التشكيل الصّوتي أو الفنولوجيا، رسمت من خلالها بعضاً من الحدود المنهجية لهذا العلم، وأشارت إلى أبرز المجالات التي يتوقّف عندها وهي: - الوحدات الصّوتية - القوانين الصّوتية - التّعيرات الصّوتية. وفيما يلي أحاول التّفصيل في القوانين الصّوتية برؤية مصطلحية مقارنة بين القديم والحديث تعنى بدراسة كلّ مصطلح من المصطلحات الصّوتية المدرجة تحت كلّ منها.

2. القوانين الصوتية في الفكر اللغوي العربي

1.2- المماثلة Assimilation:

لغة: يدلُّ أصله اللغوي على التشابه والاتفاق، جاء في اللسان: « هذا مثله ومثله كما يقال شبيهه وشبهه، قال ابن بري: ... وأما المماثلة فلا إلا في المتفقين ... والمثل: الشبه، يقال: مثل ومثل وشبه وشبهه بمعنى واحد». (20)

اصطلاحاً : (المماثلة) مصطلح حديث، وهو ترجمة للفظ الأجنبي Assimilation ، يقول ابراهيم أنيس: «والأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينهما، ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج، ويمكن أن يسمّى هذا التأثير بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة» (21)، ويعرفها بعضهم كما نقله أحمد مختار عمر: «التعديلات التكوينية للصوت بسبب مجاورته. ولا نقول ملاصقته لأصوات أخرى» (22)، وهي كما عرفها بعض آخر: «تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تماماً جزئياً أو كلياً» (23)، ويعرفها محمد حسين علي الصغير بأنها «ظاهرة صوتية تنجم عن مقارنة صوت لصوت، فكلما اقترب صوت من صوت آخر اقترب كيفية أو مخرج حدثت المماثلة، سواء ماثل أحدهما الآخر أو لم يماثله. والمماثلة أنواع:

- 1- المماثلة الرجعية: ومعناها أن يماثل صوت صوتاً آخر يسبقه.
- 2- المماثلة التقدمية: ومعناها أن يماثل الصوت الأول الصوت الثاني.
- 3- المماثلة المزدوجة: ومعناها أن يماثل صوت الصوتين اللذين يحيطان به». (24)

ويقابل بعض المحدثين المصطلحين (المماثلة الرجعية Regressive، والمماثلة التقدمية Progressive) بالثنائية المرادفة (التأثر الرجعي أو الرجوعي، والتأثر التقدمي) عند ابراهيم أنيس و ابراهيم العطية (25)، أو (التأثر المدبر والتأثر المقبل) عند قدوري الحمد ورمضان عبد التواب و برجستراسر. (26) هذا الأخير أشار إلى نوع ثالث سماه (المتبادل) (27)، وهو يريد بالمقبل أن يؤثر الحرف الأول في الحرف الثاني مثل [مدكر] فقلبت تاء الافتعال إلى جنس الحرف السابق له وهو الذال وأدغم فيه، ويريد بالمدبر أن يؤثر الحرف الثاني في الحرف الأول نحو [عبدت] حيث تصير الكلمة في النطق

(عَبْتُ) حيث قلب الحرف الأول وهو الدال إلى جنس الحرف الثاني وهو التاء وأدغم فيه، وأما المتبادل فهو أن يُقلب الحرفان الأول والثاني إلى حرف ثالث مخالف لهما، وذلك في مثل [مُدَّكر] حيث قلبت الدال والتاء في [مدتكر] كلاهما إلى صوت الدال، فالتقى دالان، الأول ساكن والثاني متحرّك فأدغم الأول في الثاني.⁽²⁸⁾ وذكر بعض الدارسين أنّ المماثلة الرجعية كثيرة الشّيع في العربية والفرنسية أما التّقدّمية فشائعة في الإنجليزية، ولها وجود أقلّ في العربية.

يُتّضح ممّا سبق أنّ أصفى صور المماثلة يمثّلها الإدغام لأنّ أعلى نسبة تأثّر الأصوات بعضها ببعض؛ وأقصى ما يصل إليه هذا التأثير هو أن يفنى الصّوت في الصّوت المجاور وهو ما اصطُح عليه بالإدغام. أما صور المماثلة الأخرى فهي الإبدال والإمالة والإبدال والإعلال والإتباع والإجهار والإهماس وغيرها من التّغيّرات الصّوتية أو التّأثيرات بين الأصوات. وتبعاً لهذا تقسّم المماثلة إلى نوعين:⁽²⁹⁾

1- المماثلة الكلّية: وتمثّل في الإدغام.

2- المماثلة الجزئية: وتشمل الجهر والهمس والتّرقيق والتّفخيم، وصور أخرى كالتّأنيّف أو الغنة، والإمالة والمماثلة في الحركات.

وهناك نوعٌ آخر من المماثلة يطلق عليه الدّكتور محمد علي الخولي مصطلح (المماثلة التّبادلية) وهو: «تأثير صوتين متجاورين الواحد في الآخر بشكل يؤدّي إلى تماثلهما جزئياً أو كلياً»⁽³⁰⁾، كما ينفرد الخولي بتسمية المماثلة الرجعية بمصطلح آخر وهو (المماثلة التّوقّعية).⁽³¹⁾

لقد عرف البحث الصّوتي عند العرب قديماً قانون المماثلة بنفس المعنى بمسمّيات عديدة، فاتّخذ اسمي (المضارعة والتّقريب) عند سيبويه، فلقد عقد باباً سمّاه "هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه"⁽³²⁾، واستعمل ابن جنّي (ت392هـ) مصطلحات (المضارعة، الإدغام الأصغر، التّجنيس)⁽³³⁾ واستعمل المبرّد (ت285هـ) مصطلح (المشاكله)⁽³⁴⁾، ونجد (التّجانس والتّشاكل) عند ابن يعيش (643هـ)⁽³⁵⁾، ومصطلح (المناسبة) عند ابن الحاجب (ت646هـ).⁽³⁶⁾

إنَّ أغلب النصوص والأمثلة التي تدلّ على معرفة علماء العرب بظاهرة المماثلة نجدتها مرتبطة أكثر بمباحث الإدغام باعتباره يمثل أقصى صور المماثلة هذا إلى جانب التغيّرات الصوتية الأخرى التي تنطوي تحت قانون المماثلة، وهي: الإبدال والقلب والإعلال والإتباع والإمالة.

2.2- المخالفة **Dissimilation** أو **Diffrentiation** *

لغة: جاء في اللسان: «الخلاف: المضادة، وقد خالفه مخالفة وخلافاً، وفي المثل إنَّما أنت خلاف الضبيّ الزاكب، أي تخالف خلاف الضبيّ: لأنّ الضبيّ إذا رأته الزاكب هربت منه».⁽³⁷⁾

المخالفة أو المغايرة أو التّغاير كما يفضل لبعض المحدثين تسميتها⁽³⁸⁾، ويطلق عليها كذلك مصطلحات أخرى مثل (التّخالف والتباين) هي عكس المماثلة وأقلّ شيوعاً منها، وإن كانت ضرورية لتحقيق التّوازن وتقليل فاعلية عامل المماثلة؛ لأهمّها «تعديل الصّوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنّه تعديل عكسي يؤدّي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصّوتين»⁽³⁹⁾، يقول **رمضان عبد التّوّاب**: «...أما قانون المخالفة فإنّه يعتمد إلى صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات، فيغيّر أحدهما إلى صوت آخر يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة، أو من الأصوات المتوسّطة أو المائعة»⁽⁴⁰⁾، ويمثّل **عبد التّوّاب** لهذا القانون بأمثلة من ثلاثة مصادر هي: اللّغة الفصحى واللّهجات العربية واللّغات السّامية.

وشأن المخالفة كما قال **فندريس** «أن يعمل المتكلّم حركة نطقية واحدة وكان من حقّها أن تعمل مرّتين».⁽⁴¹⁾ ويعدّ **ابراهيم أنيس** المخالفة من التطوّرات التي تعرض أحياناً للأصوات اللّغوية، وهي عنده «أنّ الكلمة قد تشمل على صوتين متماثلين كلّ المماثلة فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتمّ المخالفة بين الصّوتين المتماثلين، وقد دلّت البحوث التي قام بها علماء الأصوات أنّ ظاهرة المخالفة قد شاعت في كثير من اللّغات، وليست هذه الظّاهرة إلّا تطوّراً تاريخياً في الأصوات».⁽⁴²⁾

وتبعاً لتجاوز الصّوتين اللّذين نجد بينهما التّخالف أو التّباعد قسّم علماء الأصوات المحدثون الخالفة إلى نوعين:⁽⁴³⁾

أ- المتصل: وسمّاه مجمع اللغة العربية بمصر (تغاير المجاورة Conclat dissimilation) كالحاصل في [إحاص = انجاص، دبوس = دنبوس، عكّب = عنكب، لعل = لعن] في بعض لهجات العرب القديمة، ويحدث هذا النوع في الأصوات المشدّدة (المتماثلة) بأحد الأصوات المائعة.

ب- المنفصل: وسمّاه مجمع اللغة العربية بمصر (تغاير المباعدة Dissimilation Distant)، ويحدث فيما بين صوتيه فارق، كالحاصل في [احضوضر] التي أصلها [احضرضر] فأبدلت الرّاء الأولى واواً، و [الجب = الجواب بمعنى القطع، بغداد = بغدان].

وسمّى الأستاذ علي الخولي هذين النوعين على التوالي بـ (المغايرة التجاورية المباشرة، والمغايرة المتباعدة أو غير المباشرة)، كما يذكر ثنائية (المغايرة التامة أو الكليّة، والمغايرة الجزئية)، وثنائية (المغايرة الرجعية، والمغايرة التقدّمية).⁽⁴⁴⁾

ويستوقفنا حديث ابراهيم أنيس عن المخالفة عند عدّه علماء العربية القدامى لم يفتنوا لهذه الظاهرة أو لم يولوها ما تستحقّ من العناية أو اضطراب تفسيرهم لها؛ معلّقاً على بعض الإشارات التي انتقاهها من كتاب سيبويه (ت180هـ) وأما الشجري (ت542هـ) أمّا غير مُقنعة للباحث المدقّق لأنّ الغالب - في نظره - أن يقلب أحد الصّوتين المتماثلين إلى أصوات اللّين وأشباهاها، ولاسيّما اللّام والتّون، لأنّها لا تستلزم مجهوداً عضلياً.⁽⁴⁵⁾ والحقيقة أن العرب القدامى وإن لم نجد في مؤلّفاتهم نفس التسمية الاصطلاحية، فإننا نجد مادّتها التطبيقية في شذرات ثمينّة، تحت مسمّيات عديدة منها: كراهية اجتماع المثليين، كراهية التّضعيف، كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد، كراهية توالي الأمثال.

أقدم من عرّف هذه الظّاهرة الخليل (ت170هـ) الذي شبّه اجتماع المثليين بمشي المقيّد، لأنّه يرفع رجله ويضعها في موضعها أو قريب منه، لأنّ المقيّد يمنع عن الانبعاث وامتداد الخطوة، لذلك عدّه مكروهاً⁽⁴⁶⁾، ومن الأمثلة «دَهْدَيْتُ - هي فيما زعم الخليل - دَهْدَهْتُ بمنزلة دَخَرَجْتُ، ولكنّه أبدل من الهاء لشبهها، وأتمّها في الخفاء والخفّة نحوها، فأبدلت من الياء في هذه».⁽⁴⁷⁾

وأشار إليها سيبويه في باب سمّاه "باب ماشدّ فأبدل مكان اللّام لكراهية التّضعيف وليس بمطرّد"، ثمّ ضرب أمثله كهذا [تسرّيت وتظنّيت وتقصّيت وأمليت]⁽⁴⁸⁾، وعالجها ابن جنّي في باب "العدول من التّثليل

إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف"، قال: «اعلم أنّ هذا موضع يدفع ظاهره إلى أن يعرف عَوُزُهُ وحقيقته، وذلك أنّه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه، ليختلف اللفظان، فيخفّا على اللسان، وذلك نحو الحيوان، ألا ترى أنّه عند الجماعة - إلاّ أبا عثمان - من مضاعف الياء، وأنّ أصله حَيَّيَان، فلمّا ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو، وهذا مع إحاطة العلم بأنّ الواو أثقل من الياء، لكنّه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك». (49) وتحدّث عنها كذلك في باب آخر سمّاه "في قلب لفظ بالصّنع والتلّطف لا بالإقدام والتّعجرف"، منه قوله: «تقصّى إذا البازي كسر، هو في الأصل من تركيب قَصَصَ ثمّ أحاله ما عرض من استتقال تكريره إلى لفظ ق.ض.ي». (50)

ومن أمثلة المخالفة ما ذكره في المحتسب، حيث قال: «ومثال ذلك قيراط ودينار بدلاً من قراط ودنار بدليل الجمع قراريط، ودنانير...» (51)، وقبله عالج المبرد المخالفة في المقتضب في باب "ما شبه من المضاعف بالمعتلّ فحذف في موضع حذفه"، منه قوله: «وقوم من العرب إذا وقع التّضعيف أبدلوا الياء في الثّاني لئلاّ يلتقي حرفان من جنس واحد». (52)

وناقش الفراء (ت207هـ) بعض صور المخالفة في القرآن الكريم منها: ﴿وَقَدْ حَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ (53). قال: «ونرى أنّ دسّاهها من دسّست، أبدلت بعض سيناتها ياء، كما قالوا: تظنّيت من الظنّ، وتقصّيت. يريدون: تقصّضت من: تقصّض البازي. وخرجت أتلعّى: ألتمس اللّعاع وأرعاه، والعرب تبدل المشدّد الحرف منه بالياء والواو، من ذلك ما ذكرناه لك». (54) ﴿وَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لِمَ يَسِّنَّهُ...﴾ (55): «ومن قال في تصغير السنّة سنينة... جاز أن يكون تَسَنَيْتُ تَفَعَّلْتُ، أبدلت التّون بالياء لِمَا كثرت التّونات كما قالوا: تظنّيت من الظنّ». (56)

ولا يختلف ابن خالويه (ت370هـ) عمّا ذكره الفراء في شأن [دسّاهها]، قال: «والألف من دسّى مبدلة من سين كراهية اجتماع ثلاث سينات، والأصل من دسّسها أي يعني أخفّاه... كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ دَهَبَ إِلَىٰ أَهْلِهِ يَتَمَطَّى﴾ (57)، والأصل يتمطّط، يقال: تمطّى فلان أي تبختر». (58)

تحدّث عن الظاهرة كذلك ابن السكيت (ت244هـ) في جنوح العرب إلى إبدال التّون ياءً بدلاً من التّضعيف مستدلاً بقول أبي عبيدة (ت209هـ): «قال أبو عبيدة: العرب تقلب حروف المضاعفة إلى

الياء، فيقولون: تظنّيت، وإنما هو تظننّث»⁽⁵⁹⁾. وأشار إليها أبو علي القالي (ت356هـ) شارحاً كيفية حدوث التّضعيف والإبدال في مثل تظنيت وتقصّيت. (60)

وساق الزّبيدي (ت379هـ) في "الحن العوام" أمثلة لهجّية عن إبدال بعض الحروف في بلاد الأندلس، فهُم يقولون: كزاسة، وعدنبس، وتقعور بدلاً من كزاسة، وعدنبس وتقعور. (61)

وعلق ابن يعيش في "شرح المفصل" عن بعض ضروب المخالفة التي ذكرها الزّمخشري (ت538هـ) بالقول: «اعلم أنّ التّحويين قد نظّموا هذا النوع من التّغيير في سلك الإدغام، وسمّوه به، وإن لم يكن فيه إدغام، إنّما هو في الإعلال للتّخفيف كراهية اجتماع المتجانسين...». (62)

وحثّ أصحاب المعاجم تطرّقوا إلى المخالفة، ورصدوا أمثلة لها، فهذا الجوهري (ت393هـ) يقول: «وَتَرَّ عَرْنَدٌ، أي غليظ في موضع عَرَدٌ»⁽⁶³⁾، وفي موضع آخر: «حَدَلَقَ الرَّجُلُ، في معنى حَدَقَ»⁽⁶⁴⁾، وفي لسان العرب مثال عن المخالفة بزيادة حرف معيّن دون غيره مراعاةً للانسجام الصّوتي: «وَحَبَّجُبُوا: أَبْرَدُوا، وأصله: حَبَّبُوا، بثلاث باءات، وأبدلوا من الباء الوسطى خاء، للفرق بين فَعَّلَ وَفَعَّلَلْ، وإنّما زادوا الخاء من سائر الحروف لأنّ في الكلمة خاء، وهذه علّة جميع ما يشبهه من الكلمات». (65)

إنّ هذه الاقتباسات وكثير غيرها تدلّ دلالة أكيدة على أنّ البحث الصّوتي عند العرب لم يكن بمنأى عن فهم ظاهرة المخالفة.

3.2- القلب المكاني Metathesis أو Interversion:

لغة: جاء في اللّسان: «القلب: تحويل الشّيء عن وجهه، قلبه يقلبه قلباً... وقد انقلب وقلب الشّيء: حوّله ظهراً لبطن. وتقلب ظهراً لبطن كالحَيَّة تتقلّب على الرّمضاء». (66)

اصطلاحاً: القلب المكاني هو قاعدة صوتية تعني تبادل صوتين لمكانيهما بأن يحلّ أحدهما محلّ الآخر، مثل: يفس وأيس - مسرح ومرسح،... (67) يقول أحمد مختار عمر: «قد يحدث في بعض الأحيان أن تتبادل الأصوات المتجاورة أماكنها المتجاورة في السلسلة الكلامية، ويُسمّى هذا قلباً Metathesis *، كما يسمّى Interversion ومن أمثلة ذلك نطق بعضهم كلمة emniti:enmity... يمكن أن يمثّل

لذلك من اللغة العربية الفصحى بالفعلين: جذب وجذب»⁽⁶⁸⁾، ويرى أن داعي القلب في [جذب وجذب] هو ملاءمة التمودج الشائع، ومثله أيضاً: يوم مَحَّتْ وَمَحَّتْ: شديد الحرِّ. أمّا دواعي القلب المكاني الأخرى فهي:

1- بغية التيسير وتحقيق نوع من الانسجام الصوتي، كما في [طمس] التي قلبت إلى [طسم] حتى لا يفصل بين الطاء والسين - وهما متقاربا المخرج - والميم.

2- كما قد يكون من اختلاف اللهجة مثل [الطيخ] لغة من [البطيخ].

3- قد يكون من أخطاء العوام في الكلمات الأجنبية أو الفصاحة، من أمثلة ذلك: [أنارب في أرانب] و[معالق في ملاعق] و[أهبل في أبله]، و[هلتز في هتلز]، و[مرسح في مسرح].

ويرى برجستراسر أنّ علّة القلب المكاني هي أن تُعَيَّر ترتيب الحركات أسهل من تغييرها الموجب للتخالف، كما أنّ اللغة العربية كثيراً ما احتفظت بالصّور الأصلية للكلمة مع الصّور الجديدة⁽⁶⁹⁾، ويعلّل بروكلمان حدوث هذه الظاهرة «بصعوبة التتابع الأصلي على الذوق اللغوي»⁽⁷⁰⁾.

من اللسانيين المحدثين من يعدّ الجانب الدلالي معياراً أساسياً في تحديد كلمات القلب المكاني، فكلمات القلب المكاني تتفق في المعنى نحو جذب وجذب، وهناك كلمات تتفق في الأصوات وتختلف في ترتيب تلك الأصوات، كما تختلف في المعنى، فهذه الكلمات لا تدرج في دائرة القلب المكاني، من أمثلتها: الشَّمع والمشع - العرسُ والسَّعرُ - اللّعسُ والسَّلَع - عَلِمَ وَعَمِلَ⁽⁷¹⁾. وهذا ما جعل الدكتور سامي عوض يضع القلب المكاني في دائرة ما يسمّى بالاشتقاق الكبير⁽⁷²⁾.

لقد شاع القلب في كلام العرب قديماً، وتحدّث عنه علماءهم في إطار لغوي عامّ مرتبط أكثر بجانبه الصّري دون أن يعرضوا إلى الجانب الصوتي فيه، فقد عدّوه من سنن العرب حسب ما أشار إليه ابن فارس (ت395هـ)⁽⁷³⁾، والذي ذكر أمثلة [جذب وجذب - بكل ولبك]، وتشير إلى نفس المفهوم الذي استقرّ عنده البحث الصوتي الحديث، ويجلو هذا المفهوم في تعريف أبي حيّان الأندلسي (ت745هـ): «القلب تصيير الحرف مكان الحرف بالتّقدم والتّأخير، ومع ذلك لا يطرد شيء منه، بل يحفظ حفظاً لأنّه لم يجي في باب ما يصلح أن يقاس عليه»⁽⁷⁴⁾، ويقصد بالعبارة الأخيرة أنّ القلب لا يقوم على القياس المطرد، بل هو محدود بألفاظ معيّنة.

ومظاهر عناية علماء العربية بالقلب المكاني كثيرة، منها أن حصّه ابن جنّي في الخصائص بباب سمّاه: "باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقدم والتأخير" ساقى فيه عدّة أمثلة، وناقش وجود القلب فيها من عدمه، كما عرض آراء سابقيه في البعض منها، كما هو الحال بالنسبة لكلمة [طمأن]، حيث كان يراها سيويوه مقلوبة الأصل من [طمأن] على خلاف الجرمي (ت225هـ) الذي قال: «وخالفه أبو عمرو فرأى ضدّ ذلك»⁽⁷⁵⁾، ليختم حديثه عن القلب بقوله: «والقلب في كلامهم كثير، وقد قدّمنا هذا الباب أنّه متى أمكن تناول الكلمة على ظاهرها لم يجز العدول عن ذلك بها، وإن دعت ضرورة إلى القول بقلبها كان ذلك مضطراً إليه لا مختاراً».⁽⁷⁶⁾

ومّا يؤكّد تلك العناية القديمة بالقلب الحشد الكبير من الأمثلة التي ذكرها السيوطي (ت911هـ) في المزهر عنه، والتي أخذها عن ابن فارس، وابن السكيت، وأبي عبيدة، والأصمعي (ت2016هـ)، وابن دريد (ت321هـ) وغيرهم.⁽⁷⁷⁾

خاتمة البحث

هذا، وبعد أن استعرضنا في رحاب الفنولوجيا أو التشكيل الصوتي المصطلح الصوتي العربي بين القدماء والمحدثين، ومن خلاله - وبرؤية مصطلحية مقارنة - وقفنا عند خصائص تركيب أصوات العربية، بنيتها وقوابلها ومبانيها؛ وأوجز فيما يلي أهمّ النتائج والملحوظات التي يسرّها هذا العرض:

1- من المصطلحات الصوتية ما أسرف الدارسون في تناولها وحظيت بالعناية على نطاق أوسع لكن دون أن يحسم أمرها، ومن أمثلتها وفي صدارتها المصطلح الضابط للدراسة الصوتية في بعدها الوظيفي، ويتعلّق الأمر بمصطلح (الفنولوجيا)، فقد لاحظنا تعدّد المقابل العربي لهذا المصطلح، استطعت جمع عشرة مصطلحات مترجمة عنه، تسعة منها مؤلفة من كلمتين فأكثر، هذا بالإضافة إلى المصطلح الأجنبي (Phonology)، والمصطلح المعرّب (فنولوجيا)، ورغم هذا التعدّد يكثر تداول المصطلح المعرّب مقارنة بغيره، والأمر نفسه ينطبق على مصطلحات: الفونيم، والألوفون، والفون.

ويمكننا حصر دواعي استخدام هذه المصطلحات المعرّبة دون غيرها فيما يلي:

- ربّما لأنّها أصبحت من اللّغة العالميّة (المتخصّصة) العالميّة.

- لوضوح العلاقة اللفظية بينها.

- صياغتها اللفظية مختصرة، طيعة للسان العربي.

- لسهولة تصريفها.

أما بقية المصطلحات التي طرحت ترجمة في مقابل المصطلحات الأربعة السابقة فهي رغم كثرتها معيبة، إما لأنها تُوقَع في لبس، وإما لصعوبة تصريفها، وإما لتعدد كلماتها، وإما لطابعها الفردي.

(2)- يستمدّ الدارس الصوتي الفنولوجي العربي مادة معجمه الاصطلاحي أكثر من علم الصّرف وعلم القراءات والتجويد، فهو يتّسع لقسط وافر من مصطلحات هذه العلوم، لاسيما التراثية منها، لكن احتضانه إياها يكون في أغلب الأحيان مقيّداً بضوابط وقواعد حقوقها الأصلية، منظور إليها كما نظر إليها أهلها الأوائل دون إخضاعها للمنهج الصوتي وفحصها وتفسيرها صوتياً حديثاً؛ وإن كنا قد سجّلنا محاولات في هذا الإطار لكنها قليلة، منها ظواهر الإدغام والإبدال والإعلال وغيرها من التغيّرات الصوتية التي فسّرها بعض المحدثين، وحلّلوا أمثلتها وفق القوانين الصوتية كما جاءت في علم الأصوات الحديث.

(3)- معظم الاختلاف في تحديد مفاهيم بعض المصطلحات أو الاختلاف في استخدامها ناتج عن اختلاف زوايا النظر إليه، من ذلك تعريفات مصطلح (الفونيم) المتباينة، فقد لخص بعض الباحثين وجهات النظر نحوه في أربع: نظرة عقلية- نظرة مادية - نظرة وظيفية- نظرة تجريدية. كان هذا عند أصحاب فكرته الأوائل ودراسيه الغربيين، ناهيك عن ذلك الاختلاف الواضح لدى اللغويين العرب ممّن تلقّوه، وحاولوا دراسته وتطبيق نظريته على اللغة العربية.

(4)- المماثلة والمخالفة قانونان صوتيان متضادان، فإذا كان الأول يعمل على التقريب بين المتنافرين، فإنّ الثاني يعمد إلى التفريق بين المثليين والمتقاربين، والغاية واحدة تيسير النطق، والاقتصاد في الجهد العضلي، وتحقيق الانسجام.

(5)- إنّ الإمعان في الآثار اللغوية القديمة يجعلنا نستشف إدراكهم للتفرقة بين ظاهري الإدغام والمماثلة، وإن لم يدلّوا على هذه الأخيرة بذات المصطلح فهي عن سيبويه (المضارعة)، وعند ابن جني (التقريب)، وكلا المصطلحين يدلّان على ذات الظاهرة التي كان لها تميّزها الواضح عن ظاهرة الإدغام في دراستي

العالمين، وفي سياق متصل كشف لنا بحث هذين المصطلحين أنّ الإدغام بمفهومه القديم هو مماثلة كَلِيّة من منظور فنولوجي حديث، وأنّ المماثلة بمفهوما الحديث هي الإدغام الأصغر لدى القدماء. ولذا يجب التنبية هاهنا إلى أنّه لا مسوّغ لاستعمال مصطلح لظاهرة استعمل لها علماء السلف مصطلحاً آخر لا إشكال فيه.

(6) - من مظاهر تأثر الدرس الصوّتي العربي الحديث بنظيره الغربي ترجمة المصطلحات الصّوتية الأجنبية أو تعريبها، ويبرز هذا التأثير بوضوح في نقل واستخدام المصطلحات الضابطة للوحدات الصّوتية الرئيسية أو التركيبية وهي: **الفونيم والمقطع**، أو الضابطة للقوانين الصوتية: **المماثلة والمخالفة**، غير أنّ مباحث الدّراسات الفنولوجية الأخرى حفلت بمصطلحات صوتية عربية خالصة، فنجد من الوحدات الصّوتية فوق التركيبية مصطلح: **السّكت والتنغيم**، ومن التغيّرات الصّوتية: **الإدغام، الإعلال، الإبدال، الإمالة، الإتياع، النّقل، الحذف، التّسكين، ...**

(7) - لا يمكننا إغفال دور المستشرقين في إثراء الدّراسات الصّوتية العربية في جانبيها الفنولوجي، وبخاصّة مباحث التغيّرات الصّوتية في اللّغة العربية مفيدتين في ذلك من دراساتهم المقارنة بين اللّغات السّامية.

(8) - سبقت الإشارة إلى أنّ جلّ المصطلحات الصّوتية الضابطة للتغيّرات الصّوتية تراثية، لكن من خلال بسطها واستقراءها سجّلت تداخل مفاهيمها، كالذي بين **الإدغام والحذف**، بين **الإدغام والإخفاء**، وكما هو الحال بين **الإبدال والعوض**، بين **البدل والقلب**، بين **البدل والإعلال**.

(9) - كشف هذا البحث عن وجود المادّة المصطلحية الصّوتية في المعاجم العربية قديمها وحديثها، على سبيل المثال **الإدغام بأنواعه**،

(10) - كثرة التّصنيفات التي طالت الظّواهر المعالجة في إطار الدّراسة الصّوتية الفنولوجية، وكثرة المرادفات أثرت هي الأخرى معجم المصطلحات الصّوتية العربية، من ذلك المصطلحات الدّالة على أقسام الإدغام .

هوامش البحث.

- ¹ - ينظر: مبادئ في اللسانيات النيبوية - دراسة تحليلية استمولوجية، الطيّب دبة، دار القصة للنشر، الجزائر، 2001م، ص172.
- ² - دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ=1997م، ص185. - علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب للطباعة والتشريع، 2000م، ص210.
- ³ - نفسه، ص110-115.
- ⁴ - المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم قدوري الحمد، منشورات الجمع العلمي العراقي، تكريت، 1423هـ=2002م، ص234.
- ⁵ - التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي، بحث معدّ لنيل درجة الدكتوراه، إعداد: صلاح الدين سعيد حسين، إشراف: د. سامي عوض، جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، سوريا، 2009م، ص11.
- ⁶ - المدخل إلى علم أصوات العربية، ص262.
- ⁷ - المجمع من المباحث الصوتية من الآثار العربية، مكّي دزار، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، ط2، 2006م، ص112.
- ⁸ - علم الأصوات، ص65.
- ⁹ - علم الأصوات، ص65-115. الألسنية العربية، رمعون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1981م، ص21. الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، دار الشرق، بيروت، ط3، 1972م، ص14.
- ¹⁰ - علم الأصوات، ص67 هامش.
- ¹¹ - دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي، نشرات مركز والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1966م، ص214.
- ¹² - علم اللغة العام، القسم الثاني "الأصوات"، كمال بشر، دار المعارف، القاهرة، 1975م، ص29.
- ¹³ - فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الزاجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979م، ص20.
- ¹⁴ - المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (انجليزي-فرنسي-عربي)، عبد الرحمن الحاج صالح وفاسي الفهري وآخرون، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1989م، ص108، رقم 2016.
- ¹⁵ - مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، الدار البيضاء، المغرب، 1400هـ=1979م، ص57.

- ¹⁶ - المنهج الصوتي للبنية العربية - رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ = 1986م، ص 24.
- ¹⁷ - المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 61، 1982م/1983م، ص 105.
- ¹⁸ - أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة: أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1973م، ص 48.
- ¹⁹ - المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز الصبيح، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 2، 1427هـ = 2007م، ص 214 (نقلاً عن: مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، 1965م، 18/255).
- ²⁰ - لسان العرب، ابن منظور (ت 711هـ)، حققه وعلّق عليه ووضع حواشيه: عامر أحمد حيدر، عبد المنعم خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1426هـ = 2005م. 610/11 (مثل).
- ²¹ - الأصوات اللغوية، ابراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، (د.ط.)، (د.ت.)، ص 106.
- ²² - دراسة الصوت اللغوي، ص 378.
- ²³ - نفسه، ص 378.
- ²⁴ - الصوت اللغوي في القرآن، محمد حسين علي الصغير، دار المؤرخ العربي، بيروت، ط 1، 2000م، ص 25.
- ²⁵ - الأصوات اللغوية، ص 109. - في البحث الصوتي عند العرب، خليل ابراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، العراق، 1983م، ص 71.
- ²⁶ - الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان، الأردن، ط 2، 1428هـ = 2008م، ص 335. - التطور اللغوي - مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1982م، ص 31. - التطور التحوي للغة العربية، برجشتاسر، أخرجه وعلّق عليه: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1982م، ص 30.
- ²⁷ - التطور التحوي للغة العربية، ص 18. - في البحث الصوتي عند العرب، ص 71. - الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 335.
- ²⁸ - الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 335. - التطور التحوي للغة العربية، ص 18-19.
- ²⁹ - يراجع: المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم قدوري الحمد، منشورات الجمع العلمي العراقي، تكريت، 1423هـ = 2002م، ص 207-231... - وينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص 379.
- ³⁰ - معجم علم الأصوات، محمد علي الخولي، مطابع الفرزدق التجارية، 1402هـ = 1982م، ص 162.
- ³¹ - نفسه، ص 162.

- ³² - الكتاب، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) سيبويه (ت180هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، 477/4-478.
- ³³ - سرّ الصناعة، (أبو الفتح عثمان) ابن جنيّ (ت292هـ)، تح: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م، 51/1. - الخصائص، ابن جنيّ، تح: محمد علي النّجّار، مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصرية، دار الهدى للطباعة والنّشر، بيروت، ط2، 141/2-142. - المدخل إلى علم أصوات العربية، ص208 (نقلًا عن: المنصف، ابن جنيّ، 324/2-325).
- ³⁴ - المقتضب، (أبو العبّاس محمد بن يزيد) الميزد (ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، 2010م، 281/1.
- ³⁵ - شرح المفصّل، (أبو البقاء يعيش بن علي) ابن يعيش (ت643هـ)، عالم الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ=2001م، 318/10.
- ³⁶ - شرح شافية ابن الحاجب، (رضيّ الدّين محمد بن الحسن) الاسترابادي (ت686هـ)، تح: محمّد نور الحسن، والرّفزاف، وعبدالحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م، 04/3.
- * بعضهم يقصر المصطلح الأوّل على حالة كون الفونيمات مفصولة عن غيرها، والثّاني على حالة تجاور الفونيمات (دراسة الصّوت اللّغوي، ص348 (هامش)).
- ³⁷ - لسان العرب، 886/1.
- ³⁸ - في البحث الصّوتي عند العرب، ص85. - معجم علم الأصوات، ص158.
- ³⁹ - دراسة الصّوت اللّغوي، 384.
- ⁴⁰ - التطوّر اللّغوي-مظاهره وعلله وقوانينه، ص57.
- ⁴¹ - في البحث الصّوتي عند العرب، ص85.
- ⁴² - الأصوات اللّغوية، ص139.
- ⁴³ - في البحث الصّوتي عند العرب، ص85-86.
- ⁴⁴ - معجم علم الأصوات، ص158 (حرف الميم).
- ⁴⁵ - ينظر: الأصوات اللّغوية، ص140.
- ⁴⁶ - ينظر: في البحث الصّوتي عند العرب، ص87.
- ⁴⁷ - الكتاب، 394/4.
- ⁴⁸ - ينظر: نفسه، 424/4.

- 49 - الخصائص، 18/3.
- 50 - نفسه، 91/2.
- 51 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (أبو الفتح عثمان) ابن جني (ت392هـ)، تح: علي ناصف، وعبد الحلیم النّجار، وعبد الفتّاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنّشر، ط6، 1406هـ=1986م، 1/238-284.
- 52 - المقتضب، 245/1.
- 53 - الشّمس، الآية10. برواية ورش (ت197هـ) عن نافع (ت169هـ).
- 54 - معاني القرآن، (أبو زكريا يحيى بن زياد) الفراء (ت207هـ)، تح: أحمد النّجاشي، ومحمد النّجار، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ط2، 1980م، 2/267-3.
- 55 - البقرة، الآية259.
- 56 - معاني القرآن، 172/2.
- 57 - القيامة، الآية33.
- 58 - إعراب ثلاثين سورة في القرآن الكريم، (أبو عبد الله الحسين بن أحمد) ابن خالويه (ت370هـ)، مطبعة دار الكتب، القاهرة، مصر، 1941م، ص102.
- 59 - الإبدال، ابن السكيت (ت244هـ)، تح: حسين محمد شرف، القاهرة، ط2، 1978م، ص133.
- 60 - ينظر: مسائل خلافية بين الفارسي وابن جنّي (مقال)، هيثم الثوابية، مجلّة دراسات، العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم اللّغة العربية بالجامعة الألمانية الأردنية، المجلّد41، ملحق1، 2014م، ص536.
- 61 - ينظر: لحن العامّة، الزبيدي، تح: عبد العزيز مطر، دار المعارف، مصر، 1981م، ص35-161-264.
- 62 - شرح المفصّل، 153/1.
- 63 - الصّحاح في اللّغة والعلوم، (أبو نصر اسماعيل بن حماد) الجوهري (ت393هـ)، بيروت، 1975م، 2/508 (عرد).
- 64 - نفسه، 1456/4 (حدق).
- 65 - لسان العرب، 344/1 (خبب).
- 66 - نفسه، 285/1 (قلب).
- 67 - علم اللّغة بين القديم والحديث، د. عاطف مذكور، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1991م، ص249.

- *- بعضهم يقصر هذا المصطلح على حالة كون الفونيمات المتبادلة منفصلة، ويسمى الظاهرة حين تكون بين فونيمات متجاورة Interversion (دراسة الصوت اللغوي، ص390(هامش)).
- ⁶⁸ - دراسة الصوت اللغوي، ص390.
- ⁶⁹ - ينظر: التطور التحويلي، ص35.
- ⁷⁰ - ينظر: التطبيق الصّرفي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1408=1988م، ص36.
- ⁷¹ - دراسة في علم الأصوات، حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1420هـ=1999م، ص119. وينظر: المورد في علم الصّرف، د. سامي عوض، جامعة تشرين، مديرية الكتب والمطبوعات، 1983/1984م، ص130.
- ⁷² - ينظر: المورد في علم الصّرف، ص130.
- ⁷³ - ينظر: الصّاحبي في فقه اللّغة، ابن فارس، تح: د. مصطفى الشومري، بيروت، 1963م، ص329.
- ⁷⁴ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، 1979م، 440/6.
- ⁷⁵ - الخصائص، 69/2-70.
- ⁷⁶ - نفسه، 74/2.
- ⁷⁷ - ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز الصّيغ، دار الفكر، دمشق، ط1، 1421هـ=2000م، ص268.